للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

شراء الأصوات ليس من عادات ولا من شيم أهل الكويت

شبيب الزعبي لـ «الأنباء»: 16 ألف شاب عاطل عن العمل في بلد يمتاز بالوفرة المالية .. ولابد من تطوير الصحة والتعليم

أكد مرشح الدائرة الرابعة د.شبيب الزعبي ان المصلحة تقضي علينا أن نشارك في الانتخابات وندفع بعجلة التطوير، فالدولة تعود للوراء في ظل الوفرة المالية، مشيرا إلى أننا نطالب بحكومة جادة في التنفيذ ومجلس رقابي تشريعي يحرص على سن القوانين والتشريعات وتقديم الاقتراحات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مبينا أن المقاطعة ليست هي الحل «تقديري للعازفين عن هذه الانتخابات» بل بالمشاركة للتصدي للمفسدين والعمل على حماية الوطن والمواطن من خلال المواد الدستورية، ومتى ما تحقق ذلك أصبح الانسجام والتعاون هو سمة المرحلة السياسية وعنوانها.

وأشار إلى أن الإصلاح السياسي هو محور برنامجه الانتخابي، مشيرا إلى أن الإصلاح في الكويت لن يأتي من طرف واحد، بل من جميع الأطراف، مشيرا إلى ان الكويت أحوج ما تكون إلى إصلاح سياسي شامل يكون هو القاعدة التي تقوم عليها مهمة البناء والتطوير في شتى المجالات، وقال لا تنمية من غير «هدوء سياسي» يعيد التوازن بين مؤسستي الدولة التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون إحداهما رديفة الأخرى في العمل والإنجاز.

وتحدث الزعبي في حوار مع «الأنباء» عن قضية الشباب التي هي من ضمن برنامجه الانتخابي، وقال ان أبرز ما يعانيه الشباب هو شبح البطالة، فهناك أكثر من 16 الف كويتي عاطل عن العمل، ومن المهم تقليص هذا العدد من خلال تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية الذي يلزم الشركات والبنوك بتوظيف 60٪ من الكويتيين.

مرشح الدائرة الرابعة شبيب الزعبي

وعن ظاهرة شراء الأصوات التي تفشت في هذه الانتخابات، قال الزعبي: ان هذه الظاهرة السيئة باتت ملاحظة بشكل أكبر، مشيدا بدور وزارة الداخلية التي نشطت في محاربتها في الأيام الأخيرة، لكنه طالبها بالمزيد من الجهد لرصد عمليات شراء الأصوات المنتشرة في مختلف الدوائر والتي تساعد على خراب البلد بشراء الذمم، وأضاف ان هذه الأمور ليست من عادات وشيم أهل الكويت وعلى الجهات الأمنية كشف أسماء هؤلاء المتنفذين الذين يسعون للسلطة من أجل مصالح شخصية دنيوية وذلك بتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير، وفيما يلي تفاصل اللقاء:

حدثنا عن أبرز مضامين برنامجك الانتخابي؟

● برنامجي الانتخابي يقوم على المطالبة بالإصلاح وتعزيز هذا المبدأ، وقد اخترت شعار «الإصلاح.. حجر الأساس»، فالكويت أحوج ما تكون إلى إصلاح سياسي شامل يكون هو القاعدة التي تقوم عليها مهمة البناء والتطوير في شتى المجالات، قائلا لا تنمية من غير «هدوء سياسي» يعيد التوازن بين مؤسستي الدولة التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون إحداهما رديفة الأخرى في العمل والإنجاز، فالكويت تعيش منذ نحو سبع سنوات حالة من الغليان السياسي الأمر الذي أوقفها عن المضي قدما وتعطلت بسبب ذلك مسيرة التقدم، في وقت يسير العالم من حولنا بسرعة نحو آفاق أرحب ويحقق تقدما بارزا في مجالات الحياة الاقتصادية والعمرانية والتجارية والتعليمية، والنهوض بالقطاعات كافة وتحسين مستوى أدائها لن يتحقق ما لم تنعم الدولة بالهدوء وهو مسؤولية تقع على عاتق الجميع، الحكومة والبرلمان والمجتمع معا.

كيف تنظر إلى حكم المحكمة الدستورية في شأن مرسوم الصوت الواحد؟

● حينما يكون هناك خلاف في أي مسألة سياسية أو قانونية الى المحكمة الدستورية المختصة في المرجعية الدستورية والفصل في القوانين، فهي المختصة بالفصل في النزاعات بين الحكومة والمجلس وصحة القوانين والمراسيم بقانون وصحة العضويات، لهذا كان من الصواب الذهاب الى هذه المحكمة عندما حدث الجدل والآن الصوت الواحد أصبح دستوريا في نظر المحكمة والتي يجب علينا جميعا أن نقبل بحكمها.

وما رأيك بمن قرر المقاطعة رغم صدور الحكم القاطع من قبل القضاء؟

من لا يرد أن يشارك فهو حر في موقفه.. ولكن المصلحة تقتضي علينا أن نشارك وندفع بعجلة التطوير، فالدولة تعود للوراء في ظل الوفرة المالية، «منذ عام 2008 الى الآن هناك فائض مالي كل عام 8 مليارات دينار حتى عام 2012، فأين تذهب هذه الأموال؟ أضف إلى ذلك أنها تستنزف قدرا كبيرا من ميزانية الدولة في حين أن «بيتنا أولى من بيت الجار» كما يقال.. الكويت تبرعت للأردن ومصر واليمن والمغرب والسودان، فأين الكويت من هذه التبرعات؟ يجب أن نضع الكويت في الاعتبار لتطويرها، خاصة أن لديها فائضا ماليا كبيرا ولكن دون أي إنجاز يذكر بالرغم من أن الدستور ينص على المساواة والعدل والرخاء، وان لم يعم الرخاء في ظل الوفرة المالية فماذا سيكون حال الكويت في المستقبل ان انخفضت أسعار النفط، والذي يصل اليوم الى 105 دولارات، وان حدث وهبط لأقل من 70 دولارا فسندخل في مسألة عجز مالي، ولهذا فإننا في غمار الانتخابات نريد أن نشرع قوانين تفيد الشباب والدولة، فقد رصدنا القوانين التي شرعها المجلس الماضي ومنها الإساءة للرموز والتي تصل عقوبتها الى سحب الجنسية.

ما رأيك في الأداء الذي اتسم به المجلس المبطل الأول ذو الأغلبية المعارضة؟

● الاقتراحات التي قدمها المجلس المبطل بعضها لقي ترحيبا من جانب الشارع الكويتي كقانون الهمز واللمز الذي تصل عقوبته الى السجن 15 سنة، وقانون تسكير الطرق التي تصل عقوبته الى السجن أيضا 15 سنة والإساءة الى الرموز يصدر عنها سحب الجنسية، والكويت تحتاج بالإضافة إلى هذه القوانين قوانين أخرى تخص الشباب كقانون منع الاحتكار ودعم وتمويل المشاريع الصغيرة وبناء الجامعات، وعلى الحكومة ان تبدأ أولا بالاستثمار البشري، ومن ثم يأتي بعدها البناء.

تحدثت عن الشباب في أكثر من تصريح.. كيف تنظر لقضية الشباب؟

● أبرز ما يعانيه الشباب هو شبح البطالة، فهناك أكثر من 16 ألف كويتي عاطل عن العمل، ومن المهم تقليص هذا العدد من خلال تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية الذي يلزم الشركات والبنوك بتوظيف 60٪ من الكويتيين، كما ان هناك وفرة مالية كبيرة لا بد من استغلالها بالشكل الصحيح من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليم وحل القضية الاسكانية، خاصة ان الاراضي المستغلة لا تتجاوز 7٪ فقط، بينما غير المستغلة تمثل 93٪ ولا بد التركيز في هذه القضية المهمة، بالإضافة إلى استثمار طاقات الشباب بما هو مفيد عبر تنشيط المراكز الشبابية وإعادة الحياة إليها وتشجيع المواهب والطاقات.

لا يكاد الحديث عن خطة التنمية يتوقف منذ العام 2008.. هناك من يتهم الحكومة بعدم الجدية في تنفيذ مشاريعها وهناك من يعتبر المجلس هو المعرقل.. ما رأيك أنت؟

● خطة التنمية أدرجت رسميا في سنة 2008 وبدأت كمشروع في سنة 2010 وأول خطة وضعت لتكون في 2010 والثانية في 2011 والثالثة في 2012، والمرحلة الأولى كانت على الحكومة بقيمة 15,5 مليارا، والمرحلة الثانية كانت على القطاع الخاص بقيمة 15 مليارا، ولكن: أين القطاع الخاص الذي نعرف عنه أنه رأسمال جبان، وهو الذي لا يشارك في مشروع الا وقد ضمن ربحا نسبته 60٪، فالحكومة أنفقت 7,5 مليارات من أصل 15,5 مليارا، ولكنهم أوقفوا هذه الخطة وطلبوا من الحكومة ان تأتي بخطة واقعية يتم تنفيذها على أرض الواقع بعد ان أقرت 124 مشروعا من أصل 1124 مشروعا في مشاريع ليس لها علاقة بالتنمية.. الخطة الثانية لم يتم تنفيذ أي شيء يذكر منها، وهو أوقفوا هذه الخطة في 2012 حتى لا تكون أموال الكويت «هباء منثورا»، وكانت النهاية أن اتجهت الحكومة بدلا من ذلك إلى إقرار الاتفاقيات مع دول تعاني من تراجع اقتصادي.

ظاهرة شراء الأصوات.. هل تلاحظ أنها تفشت في هذه الانتخابات أكثر من غيرها؟

● بالطبع.. هذا بات ملاحظا، وأنا أشيد بدور وزارة الداخلية التي نشطت في محاربتها في الأيام الأخيرة، أطالبها بالمزيد من الجهد لرصد عمليات شراء الأصوات المنتشرة في مختلف الدوائر والتي تساعد على خراب البلد بشراء الذمم.. فهذه الأمور ليست من عادات وشيم أهل الكويت وعلى الجهات الأمنية كشف أسماء هؤلاء المتنفذين الذين يسعون للسلطة من أجل مصالح شخصية دنيوية وذلك بتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير.

كيف تتوقع شكل الحكومة في المرحلة المقبلة.. هل ستكون منسجمة مع تركيبة المجلس؟

● نحن بحاجة إلى حكومة جادة في التنفيذ ومجلس رقابي تشريعي يحرص على سن القوانين والتشريعات وتقديم الاقتراحات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مؤكدا أن الحل ليس بالمقاطعة مع احترامه للعازفين عن هذه الانتخابات، بل بالمشاركة للتصدي للمفسدين والعمل على حماية الوطن والمواطن من خلال المواد الدستورية.. ومتى ما تحقق ذلك أصبح الانسجام والتعاون هو سمة المرحلة السياسية وعنوانها.

● مبارك الخالدي

دعا إلى تنفيذ خطة التنمية وتحقيق أحلام وتطلعات المواطنين

أنور الحبيب لـ «الأنباء»: المرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود والتعاون بين السلطتين لرفع راية الكويت عالية

وجه مرشح الدائرة الخامسة المحامي انور الحبيب عدة رسائل اولا لابناء الشعب الكويتي، متمنيا منهم المشاركة الفعالة والايجابية لتعزيز الممارسة الديموقراطية وترسيخ المكتسبات الدستورية.

ولفت في حوار اجرته معه «الأنباء» الى ان الصوت امانة والخلاف بيننا يجب ان نتناوله تحت قبة البرلمان وليس في الشارع، متمنيا على الحكومة ان تعي ان الشعب الكويتي قد سئم عدم اتخاذها قرارات حاسمة.

وتطرق الى الحديث عن تردي الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها في السطور التالية:

مرشح الدائرة الخامسة انور الحبيب (سالم الشمري)

ما الاسباب التي دعتك لخوض غمار الترشح؟

● لخدمة ابناء الكويت بشكل عام وخصوصا ابناء الدائرة الانتخابية الخامسة مما تعانيه من سوء في الخدمات ونقص شديد خصوصا في الجانب الصحي والذي يعاني منه ابناء منطقة علي السالم والاحمدي والقرين والذين يشكلون اكثر من ثلث سكان الكويت، وهذه المناطق متضررة بيئيا واجواؤها ملوثة، ومن الاسباب كذلك العمل على تحقيق طموح المواطن الكويتي في الشأن التنموي وتلبية لنداء الوطن في المشاركة الديموقراطية ترشحا وانتخابا، وتحقيقا لرغبة صاحب السمو الامير.

ترشحت للانتخابات لخدمة أبناء بلدي وإصلاح تردي الخدمات

انتفت شبهة عدم دستورية الصوت الواحد بعد حكم المحكمة الدستورية

هذه الانتخابات تعتبر الثانية بنظام انتخابي جديد وهو الصوت الواحد، فكيف ستكون نسبة المشاركة برأيك وهل ستختلف عن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة التي جرت في ديسمبر 2012؟

● الانتخابات السابقة لم تشهد المشاركة الكبيرة من قبل الناخبين والمرشحين بسبب انه كان هناك شبهة دستورية حول نظام الصوت الواحد، لكن انتفت هذه الشبهة بعد الحكم التاريخي للمحكمة الدستورية وتحصينها لمرسوم الصوت الواحد، فلذلك ستشهد هذه الانتخابات اقبالا كبيرا جدا من المواطنين لاختيار من يمثلهم في المرحلة المقبلة ومن المتوقع ان تكون نسبة المشاركة 75٪.

ما ابرز الرؤى التي تحملها خدمة للوطن والمواطن؟

● اهم ما يجب ان يحرص عليه المواطن الكويتي هو المال العام لأنه ملك لجميع ابناء الكويت بدوا وحضرا وشيعة وسنة، وهو مستقبل اجيالنا المقبلة، فيجب علينا المحافظة عليه وعدم اهداره في اخطاء حكومية ترتكب دون مبرر لها، والشواهد على ذلك كثيرة وآخرها ما تعرضت له الكويت من دفع غرامة مالية في صفقة الداو كيميكال قدرت بمليارين ونصف المليار.

من وجهة نظرك، كيف ستكون العلاقة بين السلطتين في المرحلة المقبلة؟

● لا شك ان المرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للعمل من اجل رفع راية الكويت خفاقة في شتى المجالات، لاسيما في التنمية المستدامة للمواطن، لذلك ستكون العلاقة ذات اهمية قصوى في المحافظة على المال العام وستكون اليد العليا في هذه العلاقة لممثلي الامة لتعديل المسار الحكومي في حال انحرف عن طريق الاصلاح السياسي والوطني والاقتصادي والاجتماعي.

ما اسباب استمرار القضايا دون وضع حلول جذرية لها؟

● السبب الرئيسي في استمرار هذه القضايا بل وتفاقمها هو التردد الحكومي في اتخاذ القرار للحل، ومن المؤسف ان قضية المحسوبية والواسطة اودت بعمر التطور الذي كان يتغنى به ابناء الكويت في الستينيات والسبعينيات واصبحت درة الخليج في آخر الركب من المسار التنموي في العديد من المجالات.

برأيك ما الحل الأنسب للقضية الإسكانية التي يعاني منها المواطن؟

● الحل يكمن في توافر الأراضي والعمل على عدم احتكارها من قبل الدولة، مما يساهم في تقليل عملية انتظار المواطن لبيت العمر أكثر من 20 عاما، ويستطيع السكن في بيته لمدة لا تزيد على خمس سنوات، وعلى الحكومة ان تواكب السرعة في وضع جميع الخدمات التي تحتاجها المناطق الجديدة من بنية تحتية وأرصفة الشوارع وإنارتها.

شهدت الكويت مؤخرا ازدياد عدد الطلبات الوظيفية، فما اسباب ذلك؟

● بالفعل الآن الشاب والشابة الكويتيان يعانيان من عدم توافر الفرص الوظيفية حتى أصبح عدد المتقدمين إلى شغل الوظائف 20 ألف طلب وظيفي مما ساهم في اتساع فجوة البطالة لدى أبناء الشعب الكويتي، فيجب على الحكومة ان تعي وتدرك هذه المشكلة الخطيرة التي اثقلت كاهل الأسر الكويتية، لذلك على ديوان الخدمة ان يوفر فرصا وظيفية جديدة تتناسب ومخرجات التعليم لدينا، وايضا اتمنى ان يتم تقليص فترة الخدمة الوظيفية من 30 سنة إلى 25 سنة لاتاحة الفرصة للشباب.

كيف نرتقي بالاقتصاد؟

● الارتقاء بالاقتصاد الوطني يعتمد على العديد من الامور وأهمها مشاركة القطاعين الخاص والعام في انشاء المشاريع التنموية التي تعم بالخير والفائدة على الوطن والمواطن، وأيضا اتاحة الفرصة لصغار المستثمرين ودعمهم ومشاريعهم من خلال صندوق حكومي يساهم في ابراز طاقاتهم الاقتصادية والاعتماد على عنصر الشباب في ذلك، وفتح اسواق جديدة تساهم في تنوع السلع في العرض والطلبات، ودخول المستثمر الأجنبي مع توفير كل التسهيلات له للعمل في الاقتصاد الكويتي.

لماذا مؤخرا أصبحت مخرجات التعليم تعاني من الضعف؟

● ان هذه النقطة مهمة جدا وهي الركيزة الأساسية التي اتبناها في حال وصولي بإذن الله إلى قبة عبدالله السالم لأن التعليم هو عماد استمرار الحياة والتطور والازدهار وخصوصا ان الانسان ميزه الله عن سائر مخلوقاته بالعقل الذي يجب ان نستثمره خير استثمار لصالح الكويت واهلها وان يكون هدفنا الاسمى هو الاستثمار التنموي البشري في التعليم وخصوصا في المراحل الاولى من التعليم وعلى أن تكون المناهج التعليمية تتناسب مع المرحلة العمرية للطالب.

كلمة أخيرة؟

● لديك ثلاث وسائل اولاها لأبناء الشعب الكويتي اتمنى منهم فعالية المشاركة في هذه الممارسة الديموقراطية التي جبل عليها ابناء الشعب الكويتي واختيار الاصلاح والاحسن والانسب لتمثيلهم تحت قبة البرلمان، لأن الصوت أمانة في حق الوطن فيجب ان يعطى لمن يستحق، وفي رسالتي الثانية والموجهة للحكومة التي عليها أن تعي بأن الشعب الكويتي قد سئم من عدم اتخاذها قرارات نافذة لحلحلة جميع القضايا العالقة خصوصا أننا بلد يملك وفرة مالية هائلة تستطيع الحكومة من خلالها جعل الكويت أفضل بقعة في العالم، أما رسالتي الثالثة فهي موجهة لأعضاء السلطة التشريعية والذين يجب عليهم التفاني والاجتهاد لتحقيق طموح الوطن والمواطن وذلك بمد يد التعاون مع السلطة التنفيذية وبعيدا عن افتعال الازمات السياسية، وعدم نسيان دورهم الرقابي على أعمال الفريق الحكومي بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء.

● خالد الشمري